على ضوء البرنامج التنفيذي لرؤية الاستراتيجية

مهام وتحديات قادمة على طريق الانتقال إلى الحكم المحلي

■ ناقشت المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية بالمحافظات باستفاضة مضامين الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي وملامح البرنامج الوطني لتنفيذها.. ذلك أن هذه الرؤية تمثل مستقبل المشاركة الشعبية في بلادنا وتحدد بدقة متناهية أسسها وقواعدها وعلى مستوى كافة جوانب العمل المحلي.. وقد خرجت هذه المؤتمرات وكما تابعنا بالعديد من الرؤىً والتصورات التي أضافت إليها أبعاداً ومدلولات أكبر، تجسد جميعها حرص القيادة والشعب على بلوغ حكم محلي قادر على ترجمة مختلف الآمال والتطلعات، وتؤكد بالتالي قدرة شعبنا على التعاطي المقتدر والمسئول مع كافة متطلبات الانتقال الى الحكم المحلي.. وسنتناول تلك المحاور الأربعة على النحو التالي:

يحيى علي نوري

المحور الأول:

ويُعنى بمنظومة السياسات والتشريعات الخاصة بالحكم المحلي، كما يهدف الى وضع السياسات العامة لعمل وحدات الحكم المحلي وتأطيرها على شكل قوانين وأنظمة ولوائح يتم إعدادها من خلال فهم واستيعاب كاملين لكافة الأركان الأساسية لأعمال الوحدات في المحافظات والمديريات والتحديد الدقيق لمتطلبات نشاطها من التشريعات القانونية والنظم الادارية ذات العلاقة بأداء الموارد البشرية وقواعد التعامل بين الأجهزة المركزية واللامركزية، بالاضافة الى أسس وقواعد الرقابة المركزية والمساءلة المجتمعية، واعتماد مبدأ الشفافية والوضوح في ادارة وتسيير الشأن المحلي.

وتشير الخطوط العريضة التي اعتمدها البرنامج التنفيذي في السير باتجاه بلوغ ذلك الى تحديد العديد من الأهداف الفرعية والتي منها إجراء التعديلات الدستورية اللازمة التي تتطلبها هذه العملية، وإعداد القوانين الأساسية والضرورية لقيام الحكم المحلي والمتمثلة في قانون الحكم المحلي ولوائحه، وقوانين الموارد المالية المحلية والزكاة والتقسيم الإداري، اضافة الى القيام بإعداد قوانين جديدة، مثل قانون النظام المحاسبي والمالي المحلي وقانون المناقصات والمزايدات المحلية، بالاضافة الى اعادة النظر في القوانين والأنظمة والاستراتيجيات المالية الحالية، كالقانون المالي واستراتيجية الادارة المالية للموازنة العامة، وبالصورة التي تسهم فيها هذه القوانين في دعم وتعزيز نشاط المحليات القادم، وتمكينها من القيام بتحصيل الموارد وتحقيق موارد نوعية وجعلها تتعاطى مع هذه المهام في اطار من المرونة والمشاركة، أيضاً في تحديد رسوم الخدمات المحلية، بالاضافة الى وضع الأسس والقواعد القانونية التي من شأنها أن تجعل الدعم المركزي يتم هو الآخر بصورة عادلة ومنصفة مع اعطاء الوحدات حق الاقتراض..هذا الى جانب إعادة النظر في الأنظمة والاستراتيجيات ذات العلاقة بإدارة الموارد البشرية، مثل قوانين الخدمة المدنية واستراتيجية تحديث الخدمة المدنية واستراتيجية الأجور والمرتبات.

المحور الثاني:

ويُعنى بقضايا البنية المؤسسية للحكم المحلي، ويهدف الى إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الحالية بصورة تتفق مع معطيات التحول للحكم المحلي واستكمال البنى التحتية اللازمة لقيام وحدات الحكم المحلي ببناء وتجهيز المباني والمجمعات الحكومية، بالاضافة الى ايجاد البنية المعلوماتية لنظام الحكم المحلي، وعلى مستوى كافة جوانبه.ونظراً لأهمية هذا المحور والأهداف التي ينشدها، فقد حرص معدو البرنامج التنفيذي على إلحاق هذا المحور بثلاثة محاور فرعية تتطلب جميعها جهوداً كبيرة وطويلة المدى لاستكمالها كمتطلبات مهمة لبناء نظام الحكم المحلي.. وتتمثل هذه المحاور الفرعية على النحو التالي:

الأول: ويُعنى بالتقسيم الإداري:

ويهدف الى تحديد حجم الوحدات الادارية التي يتكون منها التقسيم الادارى وفقاً لعدد من الأسس والمعايير التي سيقوم عليها التقسيم.. كمراعاة الواقع الطبيعي للوحدات الادارية والخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها، بالاضافة الى المساحة وحجم الكثافة السكانية، وجعل مختلف الجهود تصب في هذا الإطار بصورة علمية تعتمد على المعلومات والقواعد البيانية ومختلف المؤشرات الديمغرافية، التي يمكن الاستعانة بها في التعاطي الايجابي مع متطلبات اعادة التقسيم الإداري ومن خلال التفعيل الأفضل لجانب المعلومات في الوحدات الادارية للمحافظات والمديريات، ومن خلال اعتماد إدارة تُعنى برصد وجمع مختلف المعلومات والبيانات المعنية بالتحولات والمتغيرات السكانية.

الثاني: ويُعنى بموضوع الهياكل التنظيمية لوحدات الحكم المحلي:

ويهدف هذا المحور الفرعي أيضاً الى تحقيق مجموعة من الأهداف الساعية جميعها الى اعادة النظر في الهياكل التنظيمية، وصولاً الى ايجاد هيكل تنظيمي موحد لجميع وحدات الحكم المحلي، وكذا اعتماد الآليات الفاعلة التي يتم على ضوئها التوزيع المنطقي والموضوعي للعاملين على جميع مكونات الهياكل التنظيمية والتحديد الأمثل والسليم لخطوط الرقابة المركزية والمساءلة المجتمعية بين جميع المكونات المحلية والعمل على عكس جميع الوظائف التنفيذية والفنية ونقل المهام والمسئوليات من الأجهزة المركزية الى وحدات الحكم المحلي، بالاضافة الى انشاء وحدات لتفعيل المشاركة المجتمعية.

الثالث : ويُعنى بالبنى التحتية لوحدات الحكم المحلي:

ويهدف هذا المحور الى استكمال البنى التحتية لقيام وحدات الحكم المحلي مثل تجهيز مباني المجمعات واستكمال البنى المعلوماتية.

وقد حدد العديد من الأهداف الفرعية الكفيلة بإنجاز مشاريع البنى التحتية على أسس سليمة تستجيب لمتطلبات الحكم المحلي من تجهيزات بنيوية ومعلوماتية وبما يوفر لمختلف مكونات الحكم المحلي الأجواء المناسبة التي تمكنها من القيام بمهامها ومسئولياتها على خير وجه.

فالأهداف الفرعية وبما شملته من طموحات في هذا الصدد تعطي الفرصة الكاملة لمختلف وحدات الحكم المحلي والأجهزة الرسمية المعنية بجانب البنى التحتية الى القيام بإعادة النظر في تصاميم المجمعات الحكومية على مستوى المحافظات والمديريات بالصورة التي تسمح لمختلف الفعاليات القيام بأدوارها في إطار الحكم المحلي مثل الدواوين وأماكن عقد اللقاءات الموسعة وأماكن عقد الفعاليات المختلفة كالدورات التدريبية وعقد الاجتماعات النوعية ومراعاة ان تكون هذه البنى في الأماكن التي يسهل الوصول اليها، والى جانب البنى التحتية فإن الأهداف الفرعية لهذا المحور تتطلع أيضاً الى خدمة العمل المحلي على الصعيدين المؤسسي والتقني.

وحول الصعيد المؤسسي يتطلع هذا المحور الى ايجاد مراكز للمعلومات الخاصة بالحكم المحلي وانشاء ادارة معلومات على مستوى المديريات وانشاء مراكز بحوث نوعية لتعزيز جهود التطوير المؤسسي، بالاضافة الى الأهداف على الصعيد التقني وتتمثل في إنشاء شبكة المعلومات على المستوى المركزي والمحلي، وتوفير الامكانات لتجهيز برامج أنظمة المعلومات، وتوفير متطلبات مهمة على صعيد النفقات التشغيلية لتنفيذ هذه الأهداف.

المحور الثالث: القدرات البشرية:

تعد القدرات البشرية على مستوى وحدات الحكم المحلي بالمحافظة والمديريات، وكذا على مستوى الأجهزة المركزية، واحدة من أهم المتطلبات المهمة التي سيرتكز عليها نشاط وفعاليات كافة منظومة ومكونات وحدات الحكم المحلي..وقدحدر البرنامج التنفيذي بدقة متناهية سبل ووسائل بلوغ هذا الهدف وبصورة تراتبية، حيث حدد اولويات المهام على هذا الصعيد، فأكد على أهمية وجود قدرات مركزية قادرة على وضع الأسس والقواعد التي يجب أن يقوم عليها النشاط المحلي.

كما حدد بدقة متناهية المتطلبات والقدرات البشرية على صعيد المحافظات ومن ثم المديريات، وبالصورة التي تمكن مختلف هذه التكوينات من التعاطي المقتدر مع مختلف جوانب الادارة الحديثة للحكم المحلي تخطيطاً وتنظيماً وإشرافاً ومتابعة وتقييماً.. الخ من القدرات البشرية القادرة على اتخاذ المهام والمسئوليات من خلال التنفيذ والالتزام بمعايير الادارة الحديثة وبعيداً عن كافة الاشكالات التي تعتور العمل المحلي، وتؤثر على برامجه وخططه الآنية والمستقبلية.. ولعل اطلالة هنا على رؤية البرنامج التنفيذي الى طبيعة نشاط مختلف تكوينات منظومة الحكم المحلي والمتمثل في المديرية، فإن هذه الرؤية ستقدم الصورة الكاملة لعظمة الأهداف التي اشتملها البرنامج بصورة علمية حرصت على أن تكون الادارة في المديريات-وهي التكوين الأدنى- قادرة على استيعاب الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية، والاستيعاب الأمثل لمعايير الحد من المشكلات وأسس وقواعد التعامل مع الأطر المجتمعية وتوجيهها في خدمة التنمية، بالاضافة الى أساليب التخطيط التشاوري والتفهمي واستيعاب معطيات البنية المحيطة بنشاط الحكم المحلي بالمديريات، ومن ثم القدرة على توظيف الامكانات المتاحة وسبل وطرق توجيهها في خدمة مشاريع التنمية.. ولاشك أن هذه رؤى تتعاظم كلما تعلق الأمر بالتكوينات العليا مثل المحافظات التي حدد البرنامج أسساً وقواعد تفوق بكثير نظرته للمديريات باعتبار المحافظات مراكز مهمة لإدارة الشأن المحلي بالمديريات.

المحور الرابع: مشاريع التنمية المحلية:

ويُعنى هذ المحور ببرامج ومشاريع التنمية المحلية، حيث قدم البرنامج في هذا الصدد رؤية شافية وكاملة لمتطلبات المشروعات المحلية، وأكد على أهمية رفد مختلف الوحدات المحلية بالموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بالاضافة الى كونه -أي البرنامج- قد حدد الاساليب والطرق التي يمكن لها رفد المحليات بالموارد عن طريق تحويل مجموعة من الضرائب النوعية واعادة النظر في الموارد المشتركة ومنح سلطات للمحليات في تحديد قيمة الرسوم للخدمات المحلية، وكذا نسب مئوية عن الرسوم المركزية وتخصيص حصص لصناديق الانتاج الزراعي والسمكي والنشء والشباب وصيانة الطرق والجسور لصالح التنمية.. الخ، مع مراعاة تعزيز الدعم المركزي المتمثل في دعم مختلف الوحدات الادارية مركزياً وتعزيز دور المحافظات في عملية الاستثمار في اطار أهداف واضحة يحددها القانون للدعم المركزي.. كما تشير الأهداف الفرعية لهذا المحور على ضرورة أن يكون في متناول السلطات المحلية العديد من الحقوق على صعيد التعامل مع الموارد المالية.

خاتمة

وازاء هذه النظرة الشاملة لطبيعة الأهداف والوسائل والطرق التي حددها البرنامج التنفيذي للرؤية الاستراتيجية للانتقال الى الحكم المحلي، فإن النشاط القادم للحكومة ومعها مختلف الأجهزة التابعة لها على المستويين المركزي والمحلي، سيكون أمامه العديد من التحديات الكبيرة التي تتطلب من الحكومة رفع وتيرة نشاطها التخطيطي والتنظيمي باتجاه بلورة كافة الأهداف التي شملها البرنامج التنفيذي وبالصورة التي تعتمد على كادر قوي قادر على فهم واستيعاب كافة المتطلبات والسير باتجاه تنفيذها على الواقع بصورة ايجابية وعلمية وموضوعية تعكس مدى القدرات والامكانات الفنية واللوجستية للفريق الحكومي الذي سيناط به تنفيذ هذه المهمة..

وبالتالي مدى قدرته على التعامل الايجابي مع كافة جوانب البيئة المحيطة من أجل تعزيز المشاركة الشعبية الواسعة المعبرة عن مختلف الفعاليات الوطنية الابداعية والنوعية في ترجمة البرنامج التنفيذي، ومدى قدرة هذا الفريق الحكومي المركزي واللامركزي على إحداث التفاعل الجماهيري والشعبي الايجابي مع كافة المهام والمسئوليات المناط به تنفيذها..وحقيقة أن وزارة الادارة المحلية قد أحسنت صنعاً بإعدادها لبرنامج شامل حددت خلاله ملامح وأهداف ومفاهيم البرنامج التوعوي للاستراتيجية، الأمر الذي جعل من المؤتمرات الفرعية تمثل محطة مهمة وأساسية لانطلاق النشاط القادم.. حيث كان للمؤتمرات الفرعية -وكما سبق الاشارة- أن قامت بإثراء هذا البرنامج بالصورة التي تجعله أكثر قدرة على فهم واستيعاب معطيات الواقع اليمني، اضافة الى ذلك فإن وزرة الادارة المحلية قد حرصت على وضع التصور الشامل والكامل لطبيعة دور السلطة المحلية في تنفيذ ذلك، وهي خطوة أكدت حرص القيادة السياسية على ضرورة اشراك كافة المعنيين في مناقشة كل ما يمكن أن تقوم به على طريق بلورة الرؤية الاستراتيجية لكل أهداف ومضامين البرنامج، باعتبار السلطات المحلية ومختلف المعنيين بنشاطها يمثلون الأرضية القوية والصلبة لتنفيذ الاستراتيجية..

وكم هو رائع أيضاً أن نجد وزارة الادارة المحلية تحدد أسس وقواعد لمشاركة كل هؤلاء من خلال العديد من النماذج والاستمارات التي سيتم اسقاط الآراء والتصورات في اطارها ليتم للاستفادة منها في رسم ملامح العمل القادم خاصة وان وزارة الادارة المحلية سيكون من مهامها عقب انعقاد المؤتمرات الفرعية، الإعداد لعقد المؤتمر العام الخامس للسلطات المحلية، وهو المؤتمر الذي سيقف أمام كافة أبعاد الصورة الكاملة لواقع ومشكلات العمل المحلي-على مستوى مختلف الأطر الجغرافية للجمهورية، الأمر الذي يجعل منه- أي المؤتمر- نقطة تحول مهمة وأساسية على طريق بلوغ المستقبل الأفضل لوطننا في مجال الحكم المحلي وتعزيز المشاركة الشعبية الواسعة.□

اليمن خط الدفاع الأول وناصية دول الخليج العربي

عبدالقوي عايض العشاري

■ الغوغائيون والماجورون وقطاع الطرق عادة لا يفرقون بين ضحاياهم منذ أن انتهجوا سلوك العدوانية، كما أنهم يعتقدون أنهم على حق والآخرين على خطأ، فكل من يقف في الرصيف الآخر هو ضدهم لأنهم لا يعلمون ماذا يريدون، وجانب آخر فالذي يقف ضد وطنه ليس مستبعداً عليه أن يعتدي على مراسل قناة فضائية تنكرت لسيادة وطن وذهبت تهرول وراء مجموعة من الخارجين على الدستور والقانون لتضخم أعدادهم بدل العشرين فرداً آلاف الأفراد ثم تتعامل مع مصطلحات شطرية تجاوزها الوطن اليمني في ٢٢مايو ١٩٩٠م وانطلق من يومها الى بناء مستقبله والقيام بدوره في تجسيد الحياة الهادفة والمستقرة لدول الجوار عموماً وإذا كان قدر اليمن ان تطل على البحر العربي المفتوح على العالم والبحر الأحمر ومضيق باب المندب بوابة العبور بين شرق العالم وغربه.

وهو ما يعني أنها تقع في ناصية دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهات الحرب على الارهاب وعصابات مهربي المخدرات والنفايات النووية والسامة الى صحارينا الواسعة وغيرها على الرغم من أن اليمن بموقعها المطل على مضيق باب المندب لم تجن منه سوى الحسد والمعاناة مع أنها لو أستغلت هذا المضيق وفرضت رسوماً معينة على السفن العابرة من خلاله وقامت بإنشاء ورش صيانة وهيات مدناً للضيافة وتفاقد السفن لكسبت الكثير.

لكنها رغم ذلك محسودة ولا تسلم من المكايدات.. وبالعودة الى واقع اليمن السياسي فقد عانت كثيراً في الماضي حين كان الاتحاد السوفيتي يعدون القواعد العسكرية ويمنون أنفسهم بالاستيلاء على بحيرة النفط المتدفق الى أوروبا وأمريكا «الجزيرة العربية» كانت اليمن هي الواجهة لمقارعة الأيديولوجية الماركسية ولهذا السبب استنزفت ثلاث خطط تنموية في مواجهة ثلاث حروب انتقل على إثرها آلاف من أبناء شعبنا الى جوار ربهم، ناهيك عن الجرحى والمشوهين.. وهكذا ظلت بلادنا تعاني ومازالت بسبب مكانتها الجغرافية وإيمانها بأنها جزء من كل وان الضرر الذي يصيب أي بلد جوار بسبب تقصيرها يصيبها أيضاً، ولهذا نجد أنه لايمر الشهر أو الشهران إلا وتحبط أكثر من عملية تهريب مخدرات أو يسقط أعداد من الارهابيين الذين يقصدون الثراء وزعزعة الاستقرار في هذه الدول..ومن هنا فإنه يجب على دول الخليج ولأسباب عدة وأهمها عامل الجوار والدين -الى جانب ما أشرنا اليه- أن تقف الى جانب وحدة اليمن وإلى جانب استقرار الشعب اليمني عموماً مادياً ومعنوياً، وذلك من خلال إحلال العمالة اليمنية محل العمالة الاجنبية التي تشكل خطراً على كيان المجتمع الخليجي وهويته العربية وتركيبته الديمغرافية مما يهدد في تغيير أنظمته السياسية.

وقد أثبتت الأيام أن المواطن اليمني وفي مضيفه حيث أنه مع العدد الهائل في السعودية في سنوات ما قبل ١٩٩٠م لم نسمع ما يشير الى أن هناك نشاطاً معادياً لأية دولة أيا كان نوع هذا النشاط ونقصد هنا أنشطة منظمة محظورة وليس سلوكهم الطيب هذا في دول الجوار فحسب بل إنه في ولاية متشجن الامريكية حيث منحت الجالية اليمنية مفتاح مدينة متشجن لسلوكها الطيب بين الجاليات..أعود الى عنوان الموضوع وهو أنه مهماً يكن من خلاف في وجهات النظر السياسية أو حصل سوء فهم فإنه يعالج سياسياً، فالشعوب ليس لها ذنب فيما يحصل في دهاليز السياسة كما يقال.. ونحن مستعدون لأن نفتدي بعضنا بالأرواح.. وإني أؤكد كمواطن يمني أن ما سجلته قطر من موقف في عام ١٩٩٤م قد طوق رقاب اليمنيين بالجميل وظلت مواقفها أميراً وشعباً بشكل الدفء الذي يحتاج اليمنيون اليه في كل لحظة وهم أيضاً لا ينسون مواقف دولة قطر أثناء نكبة السيول في حضرموت والمهرة، ولا ينسون كذلك مواقف كل الاشقاء الطيبين معهم.

وبناء عليه فإن شعبنا يتطلع الى اليوم الذي يرد فيه الجميل لكل من وقف معه في أي ظرف سياسي كان أو كارثة طبيعية، ويفخر أن له قائداً كالرئيس علي عبدالله صالح الذي وهبه الحب وحقق له المنجزات بقدر الإمكانات المتواضعة والظروف الصعبة، كذلك يجسد حب هذا الوطن كل الاخوة في الخليج خصوصاً والعالم العربي عموماً.

ولهذا نأمل على قناة «الجزيرة» والعديد من القنوات التي تؤمن بالديمقراطية أن تقف مع إرادة الشعب اليمني إرادة الأمة في الوحدة والبناء والتنمية، لا أن تقف مع شواذ الرأي ومتطرفي الفكر ومنتهجي سلوك العدوان، فإن مصيرهم ومرجع الجميع الدستور والقانون.. ولولا تسامح فخامة الاخ الرئيس لكان هؤلاء خلف القضبان يحاكمون على جرائمهم التي لم يسلم منها حتى مراسل «الجزيرة» الذي يضخمهم ويضاعف أعدادهم، وهو ما نرجو أن ينتهجه كل الاشقاء العرب وقد فعلوا حين أعلنوا وقوفهم الى جانب الوحدة اليمنية في أحد اجتماعات وزراء الخارجية العرب.□

(1) يبدأ تقديم الطلبات التنافسية يوم الاثنين من كل أسبوع وآخر موعد لتقديمها في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس من كل أسبوع.
(2) سيتم فتح المظاريف للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم كل خميس من كل أسبوع وستعلن نتائج المزاد في اليوم التالي كحد أقصى.
(3) تصدر أذون الخزانة بمبلغ عشرة آلاف ريال للإذن الواحد أو مضاعفته ويحق للمتقدم الاشتراك بأكثر من طلب وبأسعار مختلفة.
(4) تقدم الطلبات في ظروف مغلقة متضمنة التفويض للبنك المركزي بخصم القيمة من الحساب لمن لهم حسابات لدى البنك المركزي أو إرفاق شيك مقبول الدفع لصالح البنك أو شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً الى البنك المركزي بإجمالي القيمة الفعلية ووضعها في الصناديق المخصصة لذلك.
(5) وتلبية لرغبة الأفراد من الجمهور الكريم في الدخول بالمزادات غير التنافسية فقد قررت إدارة البنك تخصيص نسبة من إجمالي كل إصدار للطلبات غير التنافسية الشهرية وفقاً للجدول التالي:-

ويمكن للراغبين الاشتراك في الطلبات غير التنافسية تقديم طلباتهم على النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من المركز الرئيسي بصنعاء اعتباراً من يوم الاثنين من كل أسبوع وعلى المتقدمين إرفاق شيكات مقبولة الدفع لصالح البنك المركزي أو إرفاق شهادات أذون خزانة مستحقة من الإصدارات السابقة أو توريد المبلغ نقداً الى البنك المركزي المركز الرئيسي بإجمالي القيمة الاسمية للأذون المطلوبة بحد أقصى للمتقدم الواحد واحد في الألف من كل إصدار للآجال الثلاثة المشار إليها أعلاه.
وسيتم فتح المظاريف للمزاد غير التنافسي للآجال الثلاثة في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم السبت من كل أسبوع، ويتم إعلان النتائج يوم الاثنين من نفس الأسبوع، وأذون الخزانة قابلة لإعادة الخصم على أساس أعلى نسبة لآخر مزاد منفذ للآجل (٩١) يوماً زائداً نقطتين مئويتين وفقاً لقرار محافظ البنك رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠م.
والله الموفق،،

البنك المركزي اليمني